

الوحدة الحادية عشرة
المدين المماطل

محتويات الوحدة

الموضوع	الصفحة
المقدمة	321
تمهيد	321
أهداف الوحدة	322
1. تعريف الدين والمماطلة	323
1.1 تعريف الدين لغة واصطلاحاً	323

2.1 تعريف المماطلة لغة واصطلاحاً	324
2. حكم المماطلـــة في القـــرآن الكـــريم والسنة النبوية	325
1.2 حكم المماطلة في القرآن الكريم	325
2.2 حكم المماطلة في السنة النبوية	327
3. جزاء المدين المماطل	329
1.3 حلول الأقساط المؤجلة	329
2.3 ملازمة المدين الموسر ومضايقته ومطالبتـه بحقه	330
3.3 الحجر على المدين المفلس	331
4.3 تعذير المدين المماطل	332
الخلاصة	333
لمحة مسبقة عن الوحدة التالية	334
إجابات التدريبات	335
مسرد المصطلحات	336
المصادر والمراجع	337

المقدمة

تمهيد

عزيزي الدارس، مرحباً بك إلى هذه الوحدة والتي موضوعها "المدين المماطل".

عزيزي الدارس، إن المماطلة في تسديد الديون ليست بالأمر الجديد، فهي معروفة منذ القدم، وقد ورد النهي عن المطل في القرآن الكريم وفي السنة النبوية.

وفي حالة البنوك الإسلامية تعتبر مشكلة المماطلة في سداد الديون من أهم العراقيل، فالتزام هذه البنوك بأحكام الشريعة من جهة امتناعها عن مطالبة المدين المماطل بفوائد التأخير شأن البنوك التقليدية جعل البعض يختارون المماطلة دون مراعاة النتائج السلبية لذلك على البنوك.

عزيزي الدارس، يلجأ الدائن سواء أكان مصرفاً أم فرداً إلى أحد الحلول الآتية: اشتراط حلول جميع أقساط الأجل، ملازمة المدين

الموسر ومطالبته برد الدين، الحجر على المدين المفلس، وتعذير المدين المماطل.

عزيزي الدارس، نرجو أن تولي عنايتك لهذه الوحدة مع حل أسئلة التقويم الذاتي والتدريبات وأداء الأنشطة.

وبالله التوفيق،،،

أهداف الوحدة



عزيزي الدارس، بعد فراغك من دراسة هذه الوحدة ينبغي أن تكون قادراً على أن: -

- **تعرف** الدين لغة واصطلاحاً.
- **تشرح** مفهوم المماطلة في اللغة والاصطلاح.
- **تذكر** حكم المماطلة في القرآن الكريم والسنة النبوية.
- **توضح** طرق جزاء المدين المماطل.

1. تعريف الدين والمماطلة
1.1 تعريف الدين لغة واصطلاحاً
أولاً: الدَّين لغةً:

بفتح الدال يُطلق على ما له أجل، وأما الذي لا أجل له فيسمى (بالقرض)، وقد يطلق عليها أيضاً، وهو من (دان. ديناً. وديانة) خضع، وذلّ، وأطاع، (دان فلان ديناً) افترض، فهو (دائن) بمعنى (مدين)، ويقال: (دنته) و(أدنته): أعطيته إلى أجلٍ (وأقرضته، وداينته): أي أقرضته، وجمعه (ديون، وأدين) واسم فاعله (دائن) واسم مفعوله: (مدين)، وأصل اشتقاقه ينبئ ويشعر بالذل والخضوع، فهو كما ذكرت من (دان) بمعنى خضع واستكان وذلّ.

ثانياً: الدين اصطلاحاً:

يستعمل الفقهاء كلمة الدين بمعنيين:

عام: وهو مطلق الحق اللازم في الذمة، أو هو: كل ما يجب في ذمة الإنسان بأي سبب من الأسباب، سواء أكان من حقوق الله تعالى أم من حقوق العباد.

وخاص: وهو كل ما يثبت في الذّمة من مال بسبب يقتضي ثبوته في نظير معارضة، أو إتلاف، أو قرض، أو إرش جناية، أو قرابة، أو مصاهرة، وقيل هو كل معاملة كان أحد العوضين فيها نقداً والآخر نسيئة، فإن العين عند العرب ما كان حاضراً، أو الدَّين ما كان غائباً، قال الشاعر:

وعدتنا بدهمين نبيذاً أو طلاءً معّجلاً غير دينٍ

والأصل في استعمال الدين: التعبير به عن الناحية السالبة في الالتزام النقدي، أو ما في حكمه من الأموال المثلية التي تثبت في الذمة بسبب افتراض أو إتلاف، وقد يستعمل لفظ الدين للتعبير عن الناحية الإيجابية في الالتزام، أي ناحية الملتزم له، وهي (الحق).

2.1 تعريف المماطلة لغة واصطلاحاً

أولاً: المماطلة لغة:

"صيغة مبالغة من الفعل الرباعي ماطل".

وقال ابن فارس: "والمطل مّد الشيء، ومطلت الحديدة أمطلها إذا مددتها لتتطول".

وقال الزبيدي: "المطل: التسويف والمدافعة بالعدة، والدين مأخوذة من مطل الحديد، والمطل، مد الحبل".

ومطَلَه بدينه مُطلاً، وماطله مماطلة: إذا استوفه بوعد الوفاء مرة أخرى.

ثانياً: المماطلة في الاصطلاح:

ذكر النووي أن المطل شرعاً: هو منع قضاء ما استحق أداؤه، وزاد القرطبي فقال: (عدم قضاء ما استحق أداؤه مع التمكن من ذلك، وطلب المستحق حقه)، وقال المناوي: المطل التسويف بوعد الوفاء مرة بعد أخرى، وقال أبو البقاء: التطويل والمدافعة مع القدرة على التعجيل، وقيل: المدافعة بالحق مع توجهه، وقال ابن حجر: بأنه: (تأخير ما استحق أداؤه بغير عذر).

شكل (1)



من الأسباب، سواء كان

أسئلة تقويم ذاتي

1. عرف الدين لغة واصطلاحاً؟
2. عرف المماطلة لغة واصطلاحاً.

تدريب (1)

من واقع دراستك لتعريفات الدين والمماطلة، وضح متى يعتبر تأخير قضاء الدين مطلاً؟

2. حكم المماطلة في القرآن الكريم والسنة النبوية

مطل الغني القادر على الوفاء يُحرم بالكتاب والسنة.

1.2 حكم المماطلة في القرآن الكريم

قال الله تعالى في ختام آية الربا: ﭽ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﭼ (البقرة: ٢٧٩(.

وقال القرطبي: قوله (وإن كان ذو عسرةٍ) مع قوله: (وإن تبتم فلكم رؤوس أموالكم)، يدل على ثبوت المطالبة لصاحب الدين على المدين، وجواز أخذ ماله بغير رضاه، ويدل على أن المدين متى امتنع عن أداء الدين مع الإمكان يُعدُّ ظالماً، لأن الله تعالى يقول: (فلكم رؤوس أموالكم)، فجعل له المطالبة برأس ماله، فإذا كان له حق المطالبة فعلى من عليه لا محالة من وجود قضائه، وقال الله تعالى: ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭼ (البقرة: ٢٨٢ .(

فالآية توجه ابتداءً إلى توثيق الدين بالرهن إذا لم تكن هناك كتابة ما دامت الثقة محل شك بين الطرفين، فإذا وجدت الثقة فلا حاجة إلى التوثيق، لكن على المؤتمن أن يبادر إلى رد الأمانة، وهي الدين أو الحق.

وقال الطبري رحمه الله: (يعني بذلك جّل ثناؤه: فإن كان المدين أميناً عند رب المال في الدين فلم يرتهن منه في السفر هنا بدينه لأمانته عنده على حاله وثيقه، فليتق الله المدين ربه، يقول فليتق الله ربه في الذي عليه من دين صاحبه أن يحجره أو يلدّ – يمانع بالباطل دونه، أو يحاول الذهاب به، فيتعرض من عقوبة الله ما لا قيل له به، وليؤد دينه الذي أؤتمن عليه إليه).

ذكر البخاري في باب آراء الديون، وقول الله تعالى: ﭽ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﭼ (النساء: ٥٨)، وفيه قال ابن حجر: وإذا كانت الأمانة

لفظاً عاماً يتضمن جملة التكاليف الشرعية، فإن حقوق الناس المالية تأتي في مقدمة الأمانات.

وعلى هذا فالمسلم واجب عليه أداء الحقوق، فإن فرط بأي أسلوب غير أمين، وقد اتصف بصفة الخيانة أو المماطلة التي هي من خصال المنافقين.

قال الله تعالى: چ گ گ گ ں ں ڻ ڻ ڻ ۀ ۀ ہ ہ ہ ہ چ (البقرة: ١٨٨)، قال ابن العربي: هذه الآية من قواعد المعاملات وأساس المعاوضات بُني عليها.

فمن دلالة الآيات السابقة، وأقوال المفسرين فيها، تخلص إلى أن الديون من الحقوق التي يجب أن يُعنى بها المسلم ويحرص على أدائها والوفاء لأصحابها دون تسويق ولا مماطلة، فإن ماطل أو سوّف دون عذر شرعي فهو خائن للأمانة مرتكب للمحرم.

تدريب (2)



ما المراد بالأمانة في قوله تعالى: (فليؤد الذي اؤتمن أمانته)؟ ولماذا أطلق عليها لفظ الأمانة؟

كلف إمام وخطيب مسجد الحي الذي تسكن فيه أن يخصص خطبة الجمعة القادمة بإذن الله للحديث عن حكم المماطلة في القرآن الكريم والسنة النبوية، وناقش عدد من المصلين بعد انتهاء الصلاة، ودون ملاحظاتك واعرضها على زملائك ومشرفك الأكاديمي.

النبوية

عن أبي هريرة رضى الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:(مطل الغنى ظلم، فإذا أُتبع أحدكم على ملء فليتبع) ووجه الدلالة من الحديث، أنه جعل المطل ظلماً، والظلم محرم بالكتاب والسنة، ومعنى أنه يحرم على الغنى القادر أن يمطل بالدين بعد إستحقاقة بخلاف العاجز.

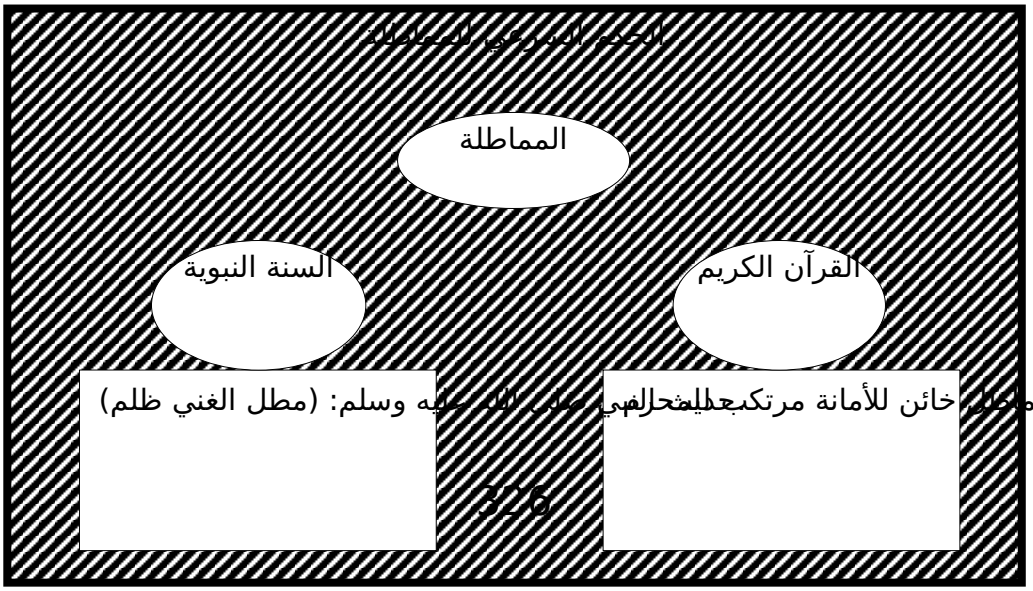
وقيل هو من قبيل إضافة المصدر إلى اسم المفعول، والمعنى أنه يجب وفاء الدين ولو كان مستحقه غنياً، ولا يكون غناه سبباً لتأخير حقه عنه.

قال ابن عبدالبر: (وأما مطل الغني، وضع قضاء ما استحق أداؤه عليه مع التمكن من ذلك، وطلب صاحب الحق حقه، فإنه ظلم، ويوقع موقع القضاء، واختلف هل يعدُّ فعله كبيرة أم لا؟ فالجمهور على أن فاعله يفسق).

لكن هل يثبت فسقه بمطله مرة واحدة أم لا؟ قال النووي: مقتضى مذهبنا – أي الشافعية – اشترط التكرار، ورد عليه السبكي بأن مقتضى مذهبنا عدمه، واستدل بأن منع الحق بعد طلبه وانتفاء العذر من أدائه كالغصب، والغصب كبيرة، والكبيرة لا يشترط فيها التكرار. ولكن لا يحكم عليه بذلك إلا بعد أن يظهر عدم عذره.

ولحديث عمر بن الشريد عن أبيه عن الرسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (ليُّ الواجد يُحلُّ عرضه وعقوبته) ولي الواجد: أي مطل الغني الواجد، والمعنى: إذا مطل الغني عن قضاء دينه يحل للدائن أن يغلظ القول له، ويشدد في هتك عرضه، وكذا للقاضي التغليظ عليه، وحبسه تأديباً لأنه ظالم، والظلم حرام، قال ابن عبدالبر بعد أن ذكر الحديث: (وهذا عندي نحو معنى)، قال الله تعالى: چ ب ب ب ب پ پ پ پ ڀ ڀ ڀ ڀ ٺ ٺ ٺ ٺ چ (النساء: ١٤٨)، وهذه الآية نزلت في رجل تضيف قوماً فلم يضيّفوه، فأبيح له أن يقول فيهم إنهم لئام لا خير فيهم، ولولا منهم له حق الضيافة، ما جاز له أن يقول فيهم ما فيهم، لأنه غيبة محرمة، وهكذا لما كان مطل الغنى ظلماً، أبيح لغريمه عرضه، ومعنى قوله في الحديث: (وعقوبته) والله أعلم المعاقبة له بأخذ ماله عنده إذا أمكنه أخذ حقه منه بغير إذنه.

شكل (2)



أسئلة تقويم ذاتي

1. اذكر حكم المماطلة في القرآن الكريم مع الدليل.
2. اذكر حكم المماطلة في السنة النبوية مع الدليل.

3. جزاء المدين المماطل

لا تثور مشكلة غالباً إذا كان دين المدين موثقاً برهن أو كفالة، وحينئذٍ يمكن التراضي على بيع المرهون، أو إجبار القاضي على بيعه، وفي حال وجود الكفالة يطالب الكفيل بوفاء الدين كما يطالب المدين ويحق للدائن طلب بيع الرهن لاستيفاء الدين من ثمن المرهون، كما يحق للدائن اشتراط تفويض المدين له ببيع المرهون للاستيفاء من ثمن دون الرجوع إلى القضاء.

وتظهر المشكلة حينما لا يكون هنالك توثيق للدين، ويماطل المدين في وفاء الدين ويلجأ الدائن أو المصرف في هذه الحالة إلى أحد الحلول الآتية:

1.3 حلول الأقساط المؤجلة

للدائن أن يشترط حلول جميع أقساط الأجل، ويعتبر الدين حالاً، وقد صدر في ذلك من مجمع الفقة الإسلامي الدولي رقم (51)، وتأكد ذلك بإقرار رقم 64 (2/7) ونص القرار هو: (يجوز شرعاً أن يشترط البائع بالأجل حلول الأقساط قبل مواعيدها عند تأخر المدين عن أداء بعضها مادام المدين قد رضي بهذا القسط عند التعاقد). ولا مانع من هذا النص، لأنه يحقق مصلحة للدائن. قال ابن عابدين في حاشيته: لو قال: (أبطلت الأجل وتركته صار الدين حالاً).

نشاط

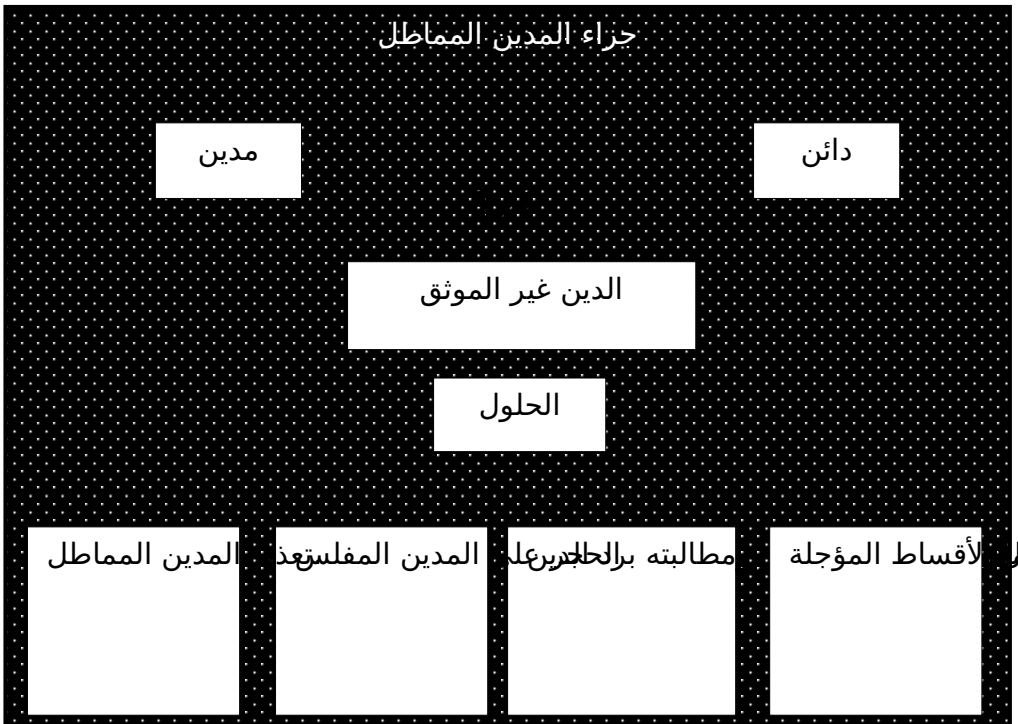
بعد الانتهاء من دراسة موضوع جزاء المدين المماطل قم بشرحه لعدد من الذين اشتهروا بالمماطلة في الدين في الحي الذي تسكن فيه، وأجب عن أسئلتهم واستفساراتهم.

2.3 ملازمة المدين الموسر ومضايقته ومطالبته بحقه

عزيزي الدارس، ملازمة الدائن لمدينه المماطل مشروعة بالكتاب والسنة، ففي القرآن الكريم قال الله تعالى: چ گ گ ں ں ڻ ڻ ڻ ۀ ۀ ہ ہ ھ ھ ھ ھ ے ے ۓ ۓ ڭ ڭ ڭ ڭ ۇ ۇ ۆ ۆ ۈ ۈ ۇٴ ۋ ۋ ۅ ۅ ۉ ۉ ې چ (آل عمران: ٧٥)، والشاهد من الآية قول الله تعالى: (إلا مادمت عليه قائماً) أي: قائماً بالمطالبة والملازمة والإلحاح في استخلاص حقك ومن السنة النبوية: روى البخاري (باب الملازمة) عن كعب بن مالك أنه كان له على عبدالله بن حدود الأسلمي مال، فلقيه فلزمه حتى ارتفعت أصواتهما، فمر بهما النبي صلى الله عليه وسلم فقال: (ياكعب) وأشار بيده كأنه يقول النصف فأخذ الذي له عليه وترك نصفاً، قال الحافظ ابن حجر (فإذا جازت الملازمة في حال الخصومة فجوازها بعد ثبوت الحق عند الحاكم أولى)، وأيضاً ما رواه أبو داود من حديث هرماس بن حبيب عن أبيه عن جده قال: (أتيت النبي صلى الله عليه وسلم بغريم لي: فقال: (ألزمه)) ثم قال لي: (يا أخا تميم ما تريد أن تفعل بأسيرك).

ففي الحديث دليل على جواز ملازمة من له الدين للمدين بعد تقريره بحكم الشرع، وقال ابن قدامة: (إذا امتنع من قضاء الدين فلغريمه ملازمته ومطالبته) وقال ابن حزم: (ولا يمنع خصمه من لزومه والمشي معه حيث مشى، أو وكيله على الذي مشى معه).

شكل (3)



3.3 الحجر على المدين المفلس

أي منع الإنسان من التصرف في ماله، قال اللخمي وهو من فقهاء المالكية: (من حق الغرماء إذا تبين لهم فلس غريمهم الحجر عليه، وانتزاع مافي يديه، أكان من علم غناه، أو كان ذلك ظاهر أمره فيحبس حتى يُوفي الناس حقوقهم).

وقال الشيرازي: (وإن كبته الديون، ودفعه الغرماء للقاضي وسألوه يحجر عليه نظر الحاكم في ماله، فإن كان له مال يفي الديون لم يحجر عليه، لأنه لا حاجة إلى الحجر، بل يأمره بقضاء الدين).

وقال ابن قدامة: (وإذا رفع إلى الحاكم رجل عليه دين فسأل غرماؤه الحاكم الحجر عليه لم يجبهم حتى تثبت ديونهم باعترافه أو ببيته، فإذا ثبتت نظر في ماله، فإن كان وافياً لم يحجر عليه وأمره بقضاء دينه).

تدريب (3)



استنبط عدداً من التصرفات المضرة بالدائنين والتي يمنع منها المدين قبل وبعد الحجر.

4.3 تعذير المدين المماطل

للقاضي باتفاق العلماء تعذير المدين الموسر المماطل بالحبس والتوبيخ والضرب والمنع من السفر، لقول النبي صلى الله عليه وسلم: (لّي الواجد ظلم يحل عرضه وعقوبته) ذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة إلى أن المدين إن كان موسراً قادراً على الوفاء بدينه، وحلّ الأجل وماطل وأبى القضاء، فإنه يشرع للحاكم عقوبته وتعزيزه بالحبس.

أسئلة تقويم ذاتي

اشرح بإيجاز عقوبات المدين المماطل الآتية:
1. الحجر على المدين المفلس.
2. تعذير المدين المماطل.

الخلاصة

عزيزي الدارس،،

ما الذي ناقشناه في هذه الوحدة؟

لنتعاون معاً على تلخيص ما جاء بها من معلومات، ونبدأ بالقول أنها تناولت مسألة المدين المماطل كواحدة من مظاهر المعاملات المالية المعاصرة، وعرفت الوحدة الدين بأنه: "كل ما يجب في ذمة الإنسان بأي سبب من الأسباب، سواء أكان من حقوق الله تعالى أم من حقوق العباد"، وعرفت المماطلة بأنها: "عدم قضاء ما استحق أداؤه مع التمكن من ذلك وطلب المستحق حقه".

ثم انتقلت الوحدة إلى تبيان الحكم الشرعي للمماطلة في القرآن الكريم والسنة النبوية، فمن القرآن الكريم أن المماطل خائن للأمانة مرتكب للمحرم اعتماداً على قول الله تعالى: چ ۇ ۆ ۆ ۈ ۇٴ ۋ ۋ ۅ ۅ ۉ ۉ ې ې ى ى ئا ئا ئە ئە چ (النساء: ٥٨)، وقوله تعالى: چ ٹ ٹ ٹ ٹ ڤ ڤ ڤ ڤ چ (البقرة: ٢٨٣). أما من السنة النبوية عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (مطل الغني ظلم، فإذا اتبع أحدكم على ملئ فليتبع) ومعنى الحديث أنه يجب وفاء الدين ولو كان مستحقه غنياً.

أخيراً تناولت الوحدة عقوبات وجزاء المدين المماطل، حيث أوضحت أنه لا تكون هنالك مشكلة إذا كان دين المدين موثقاً برهن أو كفالة، وحينها يمكن التراضي ببيع المرهون، والمشكلة تظهر حينما لا يكون هنالك توثيق للدين ويماطل المدين في وفاء الدين ويلجأ الدائن أو المصرف إلى:

أولاً: حلول الأقساط المؤجلة: وهو أن يشترط الدائن حلول جميع أقساط الأجل قبل مواعيدها ما دام المدين قد رضي بذلك في صياغة العقد.
ثانياً: ملازمة المدين الموسر ومضايقته ومطالبته بحقه: وهو أمر مشروع بالكتاب والسنة.
ثالثاً: الحجر على المدين المفلس، أي منع الإنسان من التصرف في ماله حتى لا يضر بمصلحة الدائنين، ويجوز انتزاع الدائنين ما في يديه من مال حتى يوفي الناس حقوقهم.
رابعاً: تعذير المدين المماطل، حيث اتفق العلماء أن للقاضي حق تعذير المدين الموسر المماطل بالحبس والتوبيخ والضرب والمنع من السفر.

لمحة مسبقة عن الوحدة التالية

عزيزي الدارس،،

الوحدة القادمة هي الوحدة الأخيرة من هذا المقرر، وموضوعها عن معاملتي المقاصة والحوالة، سيتم عرض كل واحدة من هذه المعاملات المالية وفقاً للآتي:

1. التعريف
2. الحكم الشرعي.
3. الأنواع والشروط.
4. التطبيقات المعاصرة في البنوك.

وفقك الله وسدد خطاك...

إجابات التدريبات

تدريب (1)

من واقع تعريفات الدين والمطل، فإن تأخير قضاء الدين لا يعتبر مطلاً إلا إذا كان الدين مؤجلاً في الذمة، لأن الدائن لما رضي التأجيل فقد أسقط حقه في التعجيل.

تدريب (2)

المراد هو الدين، وأطلق لفظ الأمانة على الدين في الذمة لتعظيم ذلك، لأن اسم الأمانات له مهابة في النفوس، فلذلك تحذير من عدم الوفاء.

تدريب (3)

يمنع قبل الحجر من:

1. التبرعات من هبة وصدقة ووقف وكفالة وقرض.
2. إقرار بدين فيه تهمة كالإضرار لزوجة أو ولد، وذلك قبل التفليس.

يمنع بعد الحجر عن:

1. التبرعات والمعاوضات المالية.
2. عدم الزواج بأكثر من زوجة واحدة.

مسرد المصطلحات

- **الدّين**

معنى عام: هو مطلق الحق اللازم في الذمة، أو هو كل ما يجب في ذمة الإنسان بأي سبب من الأسباب، سواء أكان من حقوق الله تعالى أم من حقوق العباد.

معنى خاص: هو كل ما يثبت في الذمة من مال بسبب يقتضي ثبوته في نظير معارضة أو إتلاف أو قرض أو إرش خباية، أو قرابة أو مصاهرة، وقيل هو كل معاملة كان أحد العوضين فيها نقداً والآخر نسيئة.

- **المماطلة/ المطل**

النووي: هو منع قضاء ما استحق أداؤه.
القرطبي: هو عدم قضاء ما استحق أداؤه مع التمكن من ذلك، وطلب المستحق حقه.
ابن حجر: هو تأخير ما استحق أداؤه بغير عذر.

المصادر والمراجع

1. بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، للإمام علاء الدين الكسائي، ط 2، دار الكتاب العربي، بيروت، 1982م.
2. بداية المجتهد ونهاية المقتصد، للإمام أبي الوليد ابن رشد القرطبيّ، ط1، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، 1960م.
3. البيوع الشائعة، د.محمد توفيق رمضان البوطي، ط1، دار الفكر، دمشق، سوريا، 1419ه/1998م.
4. التاج والإكليل لمختصر خليل، لمحمد بن يوسف الموّاق، مع مواهب الجليل، دار الفكر، بيروت، 1978م.
5. أحكام المعاملات الشرعيّة، للشيخ لعلي الحفيف، ط1، دار الفكر العربيّ، 1426ه/2005م.
6. الأدلّة المختلف فيها عند الأصوليين وتطبيقاتها المعاصرة، د. مصلح بن عبد الحي النجّار، ط1، مكتبة الرشد، الرياض، 1424ه/ 2003م.
7. أدوات الاستثمار، عزّ الدين محمّد خوجة، ط1، الأدلة الكبرى، المملكة العربية السعودية، 1993م.
8. أساسيات العمل المصرفيّ، د.عبد الحميد محمود البعليّ، ط1، مكتبة وهبة، القاهرة، 1990م.

9. بحوث مقارنة في الفقه الإسلامي وأصوله، د. محمّد فتحي الدريني، ط1، مؤسّسة الرسالة، بيروت، 1414هـ/1994م.
10. الأشباه والنظائر في قواعد وفروع الشافعيّة، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطيّ، مطبعة مصطفى البابي، القاهرة، 1959م.
11. إعلام الموقّعين، لأبي عبد الله محمد بن القيم، دار الجيل، بيروت، 1973م.
12. أعمال الندوة الفقهية الأولى لبيت التمويل الكويتي، الكويت، 7 رجب 1407هـ/1990م.
13. الاستثمار والرّقابة الشرعيّة، د.عبد الحميد محمود البعليّ، ط1، مكتبة وهبة، القاهرة، 1991م.
14. القرة: علي محي الدين: أحكام التصرف في الدين، مجلة مجمع الفقة الإسلامي ص 217، 1407ه.
15. د. الزحيلي، المعاملات المالية المعاصرة، مرجع سابق، ص174.
16. ابن عابدين: رد المحتار، مصدر سابق(4/173).
17. الفيومي: المصباح المغير، مصدر سابق، ص575.
18. ابن فارس، معجم مقابيس اللغة، مصدر سابق، (5/221).
19. الزمخشري: جارالله أبو القاسم محمود بن عمر: أساس البلاغة ص428، المكتبة لبنان الطبعة الأولى،دت.
20. العسقلانى: الإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر، فتح الباري شرح صحيح البخاري، (4/465) المطبعة السلفية القاهرة تحقيق محب الدين الخطيب.
21. النووى: شرح النووى على صحيح مسلم(10/227) دار عالم الكتب الرياض، الطبعة الأولى تحقيق مجموعة من طلبة العلم بإشراف حسن عباس قطب.
22. المناوي، محمد عبدالرؤوف: التوقيف على مهمات التعاريف ص 663، دار الفكر المعاصر، بيروت، تحقيق من رضوان الراية.
23. القرطبي: أبو العباس أحمد بن عمر القرطبى: المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم: (4/438) دار ابن كثير دمشق.
24. القرطبي: الجامع لأحكام القرآن، مصدر سابق، ص(4/117).
25. الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير: جامع البيان على تأويل أي القرآن، (6/97) دار هجر، الطبعة الأولى دت.
26. ابن عاشور، محمد الطاهر تفسير التحرير والتنوير (3/122 مكتبة المدينة المنورة.)

27. النووى: شرح صحيح مسلم، مصدر سابق (16/131).
28. أخرجه الإمام أحمد بن حنبل: المسند ص 1426 رقم 19685 بيت الأفكار الدولية، الرياض، أبو داود سليمان ابن الأشعث السجستاني: سنن أبي داود (3/313 برقم 3628 المكتبة المصرية بيروت).
29. المغراوي، محمد بن عبدالرحمن: فتح البر في الترتيب الفقهي لتمهيد ابن عبدالبر (12/367) مجموعة التحف النفائس الرياض.
30. ابن كثير أبو الغداء إسماعيل بن عمر، تفسير القرآن العظيم. (2/49) دار الشعب القاهرة.
31. ابن عابدين: حاشية رذ المحتار: مرجع سابق (5/157).
32. الزحيلي: المعاملات المالية المعصرة مرجع سابق ص 176.
33. تطوير الأعمال المصرفية بما يتّفق والشريعة الإسلامية، لسامي أحمد حمود، ط2، دار الفكر، عمان، الأردن، 1402ﻫ/1982م.
34. تبيين الحقائق بشرح كنز الحقائق، لفخر الدين عثمان بن علي الزيلعيّ، دار المعرفة، بيروت، .
35. الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبدالله محمّد بن أحمد القرطبيّ، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1965م.
36. الجامع لمذاهب علماء الأمصار، لأحمد بن يحيى بن المرتضى الزبيدي، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1975م.
37. حاشية ردّ المحتار على الدرّ المختار، محمّد أمين الشهير بابن عابدين، دار الفكر، بيروت، 1399هـ/1979م.
38. حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، شمس الدين محمد بن عرفة الدسوقيّ، دار إحياء الكتب العربيّة، القاهرة.
39. حاشية الروض المربع شرح زاد المستقنع، عبد الرحمن بن محمّد بن قاسم العاصميّ النجديّ، ط7، 1417ﻫ.
40. جواهر الإكليل على مختصر خليل، للشيخ صالح عبد السميع الآبي، مطبعة دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.
41. سنن ابن ماجة، للحافظ أبي عبدالله القزوينيّ ابن ماجة، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، 1952م
42. سنن أبي داود، لأبي داود سليمان الأشعث السجستاني، دار إحياء السنة المحمّديةّ.
43. سنن الترمذي، لأبي عيسى محمد بن عيسى، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

44. سنن الدارقطني، علي بن عمر الدارقطني، دار المعرفة، بيروت، 1966م.
45. سنن الدارميّ، لعبد الله بن عبد الرحمن الدارميّ، ط1، دار الريان، القاهرة، 1987م.
46. سنن النسائي، لأحمد بن شعيب النسائي، تحقيق: عبد الفتاح أبوغدّة، ط2، دار البشائر الإسلامية، بيروت، 1986م.
47. الشامل في معاملات المصارف الإسلاميّة، د.محمد عبد الكريم إرشيد، دار النفائس، عمان، ط2، عام1247هـ.
48. الشرح الصغير، لأحمد بن محمّد الدردير، دار المعارف، القاهرة، 1973م.
49. شرح القواعد الفقهية، للشيخ أحمد الزرقا، ط1، دار الغرب الإسلاميّ، 1983م.
50. الشرح الكبير، لأحمد الدردير، حاشية الدسوقي، مطبعة عيسى الحلبي، القاهرة.
51. صحيح البخاري، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، المكتبة الإسلامية، استانبول، تركيا، 1979م.
52. صحيح مسلم، لأبي الحسين مسلم بن الحجّاج القشيري النيسابوري، طبعة إدارة البحوث العلمية، الرياض، 1400هـ/ 1980م.
53. العُرف والعمل في المذهب المالكي، لعمر عبد الكريم الجيدي، رسالة دكتوراة، 1984م.
54. علم أصول الفقه، إبراهيم نورين إبراهيم، ط1، مطابع السودان للعملة، الخرطوم، السودان، 2009م.
55. الغرر وأثره في العقود، أ.د.صديق الضرير، ط2، دار الجيل، بيروت، 1990م.
56. فتح العلي المالك في الفتوى على مذهب الإمام مالك، لمحمد أحمد عليش، مطبعة البابي الحلبي، القاهرة.
57. الفروق، لشهاب الدين القرافي، دار المعرفة، بيروت، وعالم الكتب، بيروت، لبنان.
58. فقه النوازل، لبكر عبدالله أبوزيد، ط1،
59. القاموس المحيط، للفيروز آبادي، مؤسسة الرسالة، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1430هـ/2009م.

60. قضايا فقهية معاصرة، للدكتور/ محمد سعيد رمضان البوطي، ط5، مكتبة الفارابي، سوريا، 1414ﻫ/1994م.
61. قضايا في الاقتصاد والتمويل الإسلامي، سامي بن إبراهيم السويلم، ط1، دار كنوز إشبيليا، الرياض، 1430ﻫ/2009م.
62. قواعد التحديث، للقاسمي، مطبعة البابي الحلبي، القاهرة.
63. لسان العرب، لابن منظور الإفريقيّ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف، القاهرة.
64. المراشد الفقهية الصادرة عن الهيئة العليا للرقابة الشرعية للجهاز المصرفي والمؤسسات المالية السودانية، القسم الأوّل.
65. مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، جمع عبد الرحمن القاسم وابنه محمد، طبعة دار الإفتاء، المملكة العربية السعودية.
66. المحلى على منهاج الطالبين، لأبي محمد بن أحمد بن سعد بن حزم الظاهري، دار الاتحاد العربي، القاهرة، 1388ﻫ/1968م.
67. المدخل الفقهي العام، لمصطفى أحمد الزرقا، ط1، دار الفكر، بيروت.
68. المدونة الكبرى، للإمام مالك بن أنس، دار الفكر، بيروت، 1978م.
69. مباحث في الاقتصاد الإسلامي، محمد رواس قلعة جي، ط4، دار النفائس، بيروت، 1420هـ/2000م.
70. المعاملات الماليّة المعاصرة في الفقه الإسلاميّ، محمد عثمان شبير، ط6، دار النفائس، الأردن، 1427هـ/2007م.
71. المعاملات المالية المعاصرة، للدكتور/ علي أحمد السالوس، ط1، مكتبة دار الفلاح، 1406هـ/1986م.
72. معجم المصطلحات الاقتصادية في لغة الفقهاء، نزيه كمال حماد، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الولايات الأمريكية المتحدة، 1993م.
73. المعجم الوسيط، إبراهيم مصطفى وآخرون، المكتبة العلمية، طهران.
74. معجم لغة الفقهاء، لمحمد رواس قلعة جي وحامد قنيبي، ط1، دار النفائس،بيروت، 1985م.
75. معجم مقاييس اللغة، لأحمد بن فارس، ط1، دار الجيل، بيروت، 1991م.

76. المغني، لابن قدامة، تحقيق: د. عبد الله التركي ود/عبدالفتاح الحلو، ط3، دار عالم الكتب، 1417ه/1997م.
77. الموافقات في أصول الشريعة، للشاطبيّ أبو إسحاق إبراهيم بن موسى محمد القرناطي، شرح وتعليق: عبد الله دراز، ط1، دار المعرفة، بيروت، لبنان، 1415ه/1994م.
78. النظام الماليّ والاقتصاديّ في الإسلام، شوكت محمد عليان، مكتبة الرشد، الرياض، 1421ه/2000م.
79. الموسوعة الفقهية الكويتية، ط1، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، 1988م.
80. النظام الاقتصاديّ في الإسلام، عمر بن فيحان المرزوقي وآخرون، ط1، مكتبة الرشد، الرياض، 1426ه/2005م.
81. النظام المالي والاقتصادي في الإسلام، إبراهيم نورين إبراهيم، ط 1، مكتبة الرشد، الرياض، 1426ه/2005م.
82. مواهب الجليل شرح مختصر خليل، لأبي عبد الله محمد المغربي المعروف بالحطاب، مكتبة النجاح، ليبيا.